الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

إرشادات الممارسات الموصى بها 1

"التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة"

وزارة المالية
Ministry of Finance

السجل التاريخي لإرشادات الممارسات الموصى بها

صدرت إرشادات الممارسات الموصى بها 1، *التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة* في 2022م.

Arabic Version of Copyright Statement	English Version of Copyright Statement
إن هذا المعيار [التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة] الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) المنشور من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في [مايو2022] باللغة الإنجليزية، قد تُرجم إلى اللغة العربية في [فبراير2024]، وأعيد إخراجه بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في عملية ترجمة [التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة] وأجريت الترجمة وفقا لـ "سياسة ترجمة منشورات الاتحاد الدولي للمحاسبين". النص المعتمد لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام هو ذلك المنشور من الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية. لا يتحمل الاتحاد الدولي للمحاسبين أية مسؤولية عن دقة الترجمة واكتمالها أو عن أي تصرفات قد تترتب عليها.	This [Reporting on the Long-Term Financial Sustainability of an Entity Finanaces] of the International Public Sector Accounting Standards Board (IPSASB) published by the International Federation of Accountants in [May2022] in the English language, has been translated into Arabic in [February2024], and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the [Reporting on the Long-Term Financial Sustainability of an Entity Finanaces] was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with "Policy Statement—Policy for Translating Publications of the International Federation of Accountants." The approved text of International Public Sector Accounting Standards is that published by IFAC in the English language. IFAC assumes no responsibility for the accuracy and completeness of the translation or for actions that may ensue as a result thereof.
النص الإنجليزي لـ [Reporting on the Long-Term Financial Sustainability of an Entity Finanaces] تأليفه ونشره [2022] للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.	English language text of [Reporting on the Long-Term Financial Sustainability of an Entity Finanaces] © [2022] by the International Federation of Accountants (IFAC). All rights reserved.
النص العربي لـ [التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة] حقوق تأليفه ونشره [2023] للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.	Arabic text of [التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة] © [2023] by the International Federation of Accountants (IFAC). All rights reserved.
العنوان الأصلي: [IPSAS Reporting on the Long-Term Financial Sustainability of an Entity Finanaces]	Original title: [Reporting on the Long-Term Financial Sustainability of an Entity Finanaces:]
ردمك 978-1-60815-491-3	ISBN: [978-1-60815-491-3]
إن الأسماء "الاتحاد الدولي للمحاسبين" و"مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" و"معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" و"إرشادات الممارسات الموصى بها" والاختصارات "IFAC" و"IPSASB" و"RPG" والشعارات الخاصة بكل منها هي علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة للاتحاد الدولي للمحاسبين.	""International Federation of Accountants", "International Public Sector Accounting Standards Board", "International Public Sector Accounting Standards", "Recommended Practice Guidelines", "IFAC", "IPSASB", "IPSAS", "RPG" and their respective logos are trademarks or registered trademarks of the International Federation of Accountants (IFAC).

الفهرس

الموضوع	الفقرة
تقديم	
الهدف	1
الوضع والنطاق	8-2
تعريفات	9
تحديد ما إذا ينبغي التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل	13-10
حدود التقرير	15-14
التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل	20-16
عرض توقعات التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية	26-21
الأفق الزمني	26-25
معالجة أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل	40-27
بُعْد الخدمات	34-31
بُعْد الإيراد	37-35
بُعْد الدَّين	40-38
المبادئ والمنهجيات	53-41
تحديث التوقعات ودورية التقرير	41
تأثير المتطلبات النظامية وأطر السياسات	42
افتراضات السياسات الحالية والافتراضات الديموغرافية والاقتصادية	51-43
الافتراضات الديموغرافية والاقتصادية	50
معقولية الافتراضات	51
التضخم ومعدلات الخصم	52
تحليل الحساسية	53
الإفصاحات	58-54
الدراسة المرفقة بالإرشادات	

تقديم

تتعلق معايير المحاسبة للقطاع العام بالقوائم المالية ذات الغرض العام ويكون تطبيقها ملزم. إرشادات الممارسات الموصى بها هي توصيات تقدم إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في إعداد تقارير مالية ذات غرض عام لا تعد قوائم مالية. لا تضع إرشادات الممارسات الموصى بها متطلبات بخلاف معايير المحاسبة للقطاع العام.

روعي عند إعداد إرشادات الممارسات الموصى بها 1 أن تكون متوافقة مع إرشادات الممارسات الموصى بها 1 الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وأُبْقِيَّ على تسلسل وأرقام فقرات الإرشادات كما وردت في الإرشادات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن الإرشادات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالإرشادات.

الهدف

1. توفر إرشادات الممارسات الموصى بها هذه إرشادات بشأن التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل لجهة القطاع العام ("التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل"). توفر إرشادات الممارسات الموصى بها معلومات بشأن تأثير السياسات الحالية والقرارات الحالية التي اتخذت في تاريخ التقرير على التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية وتأتي مكملة للمعلومات الواردة في القوائم المالية ذات الغرض العام ("القوائم المالية"). والهدف من مثل هذا التقرير هو توفير مؤشر على الاستدامة المالية طويلة الأجل المتوقعة للجهة على مدى أفق زمني محدد وفقاً لافتراضات معلنة.

الوضع والنطاق

2. يعتبر التقرير عن المعلومات وفقاً لإرشادات الممارسات الموصى بها هذه ممارسة جيدة. وتشجع الجهة التي تقرر عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل على اتباع هذه الإرشادات. ولا يعتبر الالتزام بهذه الإرشادات مطلوباً لتؤكد الجهة أن قوائمها المالية تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام.

3. يتضمن نطاق الإرشادات الممارسات الموصى بها هذه التدفقات المتوقعة للجهة. وهي ليست قاصرة على تلك التدفقات المتعلقة بالبرامج التي تقدم منافع اجتماعية. ومع ذلك، تقر هذه الإرشادات الممارسات الموصى بها بأن التدفقات المتعلقة ببرامج توفير المنافع الاجتماعية، بما في ذلك برامج المستحقات التي تتطلب مساهمات من المشاركين، يمكن أن تكون مكوناً مهمًا بدرجة كبيرة من مكونات التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل للعديد من الجهات.

4. لا تعالج إرشادات الممارسات الموصى بها هذه بشكل مباشر المسائل المرتبطة بالتقرير عن الاستدامة البيئية. مع ذلك، فإنه يتعين على الجهة أن تُقَوّم أي تأثيرات مالية للعوامل البيئية وأن تأخذها في الحسبان عند إعداد توقعاتها.

5. [حذفت].

6. بالرغم من أن إرشادات الممارسات الموصى بها هذه لا تنطبق مباشرة على جهات القطاع العام التجارية، فإن التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية المتعلقة بجهة القطاع العام التجارية التي تسيطر عليها الجهة المعدة للتقرير على مدى الأفق الزمني المحدد للتوقعات، تقع ضمن نطاق هذه الإرشادات.

7. لا يجوز وصف معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل بأنها تلتزم بإرشادات الممارسات الموصى بها هذه ما لم تلتزم بجميع متطلبات هذه الإرشادات.

8. تحدد إرشادات الممارسات الموصى بها هذه الحد الأدنى للمعلومات التي يتم التقرير عنها. لا تمنع إرشادات الممارسات الموصى بها تقديم معلومات إضافية إذا كانت مثل هذه المعلومات مفيدة في تحقيق أهداف التقارير المالية وتستوفي الخصائص النوعية للتقارير المالية.

تعريفات

9. تستخدم المصطلحات التالية في إرشادات الممارسات الموصى بها بالمعنى المحدد

قرين كل منها:

افتراضات السياسات الحالية هي تلك الافتراضات المبنية على الأنظمة أو اللوائح السارية المفعول في تاريخ التقرير مع وجود حالات خروج مناسبة في ظروف محددة.

التدفقات الداخلة هي النقد ومُعادِلات النقد المتوقع استلامها من قبل الجهة أو استحقاقها لصالح الجهة على مدى الأفق الزمني للتوقعات.

الاستدامة المالية طويلة الأجل هي قدرة الجهة على الوفاء بارتباطاتها المالية وارتباطاتها بتقديم الخدمات في الوقت الحالي وفى المستقبل.

التدفقات الخارجة هي النقد ومُعادِلات النقد المتوقع دفعها من قبل الجهة أو استحقاقها لصالح الغير على مدى الأفق الزمني للتوقعات.

التوقع هو معلومات مالية مستقبلية يتم إعدادها على أساس افتراضات السياسات الحالية للجهة، وافتراضات حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية والأوضاع الأخرى في المستقبل.

ويتضمن ملحق "أ" المصطلحات المستخدمة في هذه الإرشادات الممارسات الموصى بها بالمعاني المحددة لها في معايير المحاسبة للقطاع العام.

تحديد ما إذا يتعين التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل

10. عند تحديد ما إذا كان يتعين التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل، فإنه على الجهة تقويم ما إذا كان هناك مستخدمون محتملون للمعلومات المالية المستقبلية.

11. إن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل أوسع نطاقاً من المعلومات المستمدة من القوائم المالية. فهي تتضمن التدفقات الداخلة والخارجة المتوقعة والمتعلقة بتقديم السلع والخدمات والبرامج التي توفر المنافع الاجتماعية باستخدام افتراضات السياسات الحالية على مدى أفق زمني محدد. ومن ثم فهي تأخذ في الحسبان القرارات التي تتخذها الجهة في أو قبل تاريخ التقرير والتي تؤدي إلى نشوء تدفقات مستقبلية خارجة لا تستوفي تعريف الالتزامات و/أو ضوابط إثباتها في تاريخ التقرير. وبالمثل، تأخذ معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل في الحسبان التدفقات المستقبلية الداخلة التي لا تستوفي تعريف الأصول و/أو ضوابط إثباتها في تاريخ التقرير.

12. تستخدم تقويمات الاستدامة المالية طويلة الأجل مجموعة واسعة من البيانات. وتتضمن هذه البيانات معلومات مالية وغير مالية حول الأوضاع الاقتصادية والديموغرافية المستقبلية والافتراضات حول الدولة والاتجاهات العالمية مثل الإنتاجية والقدرة التنافسية النسبية للاقتصاد الوطني أو اقتصاد الولاية أو الاقتصاد المحلي والتغيرات المتوقعة في المتغيرات الديموغرافية مثل العمر ونسبة الوفيات ومعدل انتشار المرض ونسبة المواليد والجنس والدخل والتحصيل العلمي والمشاركة في القوى العاملة.

13. يتعين أن يؤخذ في الحسبان مدى ملاءمة التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل في سياق تمويل تلك الجهة وقدرتها على تحديد مستويات تقديم الخدمات. من

المحتمل أن يكون هناك مستخدمون لمعلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهات التي تتسم بواحدة أو أكثر من الخصائص التالية:

أ. سلطة جباية ضرائب و/أو إيرادات أخرى مهمة؛ أو

ب. سلطة لتكبد ديون مهمة؛ أو

ج. السلطة والقدرة على تحديد طبيعة ومستوى وطريقة تقديم الخدمات، بما في ذلك استحداث خدمات جديدة.

حدود التقرير

14. يعزز استخدام حدود التقارير نفسها التي تستخدم في القوائم المالية من فهم التوقعات ويزيد فائدتها لمستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام.

15. يمكن أن تعد الجهة التقرير بشأن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل باستخدام حدود أخرى للتقرير، مثل قطاع الحكومة العامة. وقد يكون الغرض من ذلك هو تعزيز الاتساق والقابلية للمقارنة مع دول أخرى، أو لوجود مؤشرات أخرى يتم استخدامها لتقويم الاستدامة المالية طويلة الأجل بناءً على حدود أخرى للتقرير. وتشجع أيضاً الجهات التي تقدم معلومات على أساس قطاع الحكومة العامة على أن تعرض كذلك المعلومات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 22، *الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة*.

التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل

16. يتعين أن تساعد معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل، التي تُعد وفقاً لإرشادات الممارسات الموصى بها هذه المستخدمين على تقويم مختلف جوانب الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة، بما في ذلك طبيعة ومدى المخاطر المالية التي تواجهه الجهة.

17. يختلف شكل ومضمون معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة تبعا لطبيعة الجهة والبيئة التشريعية التي تعمل فيها. ومن غير المرجح أن يلبي مدخل واحد للعرض أهداف التقارير المالية. ولتحقيق أهداف التقارير المالية وخصائصها النوعية مع الأخذ في الحسبان القيود القائمة، فإن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل تشمل عادة المكونات التالية:
    أ. توقعات بالتدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية، والتي يمكن عرضها على شكل جداول أو أشكال بيانية، ومناقشة سردية توضح التوقعات (انظر الفقرات 21-26 و56)؛ و
    ب. مناقشة سردية لأبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل بما في ذلك أي مؤشرات مستخدمة للتعبير عن الأبعاد (انظر الفقرات 27-40 و57)؛ و
    ج. مناقشة سردية للمبادئ والافتراضات والمنهجية التي تستند إليها التوقعات (انظر الفقرات 41-53 و58).

18. تعكس التوقعات الواردة في معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل عموماً حالات عدم التأكد. وتستمد التوقعات من نماذج تخطيط تعتمد على افتراضات يكتنفها شيء من عدم التأكد. ولكي تعبر معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل بموثوقية عن التدفقات المستقبلية المتوقعة للجهة، فإنه يتعين أن تستند الافتراضات المستخدمة إلى أفضل معلومات متاحة.

19. يمكن نشر معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل كتقرير منفصل أو كجزء من تقرير آخر. ويمكن نشرها في الوقت نفسه الذي تنشر فيه القوائم المالية ذات الغرض العام للجهة أو في وقت مختلف.

20. يتعين أن تتأكد الجهة المسيطر عليها من أن المعلومات التي يتم التقرير عنها متسقة مع المعلومات التي يتم التقرير عنها من قبل الجهة التي تسيطر عليها.

عرض توقعات التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية

21. يتعين أن تعرض الجهة توقعات التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية، بما في ذلك النفقات الرأسمالية. ويتعين أن تكون التوقعات معدة على أساس افتراضات السياسات الحالية، والافتراضات حول الأوضاع الاقتصادية والأوضاع الأخرى في المستقبل.

22. يتعين أن تُقَوّم الجهة الحد الذي يمكنها فيه الاعتماد على الافتراضات والتوقعات والمؤشرات التي تعدها جهات أخرى، مثل وزارة المالية، أو من مصادر أخرى للمعلومات، بدلاً من إعداد المعلومات بنفسها، لأن هذا يمكن أن يقلل من تكاليف التقرير. ويأخذ هذا التقويم في الحسبان ما إذا كانت هذه المعلومات تستوفي الخصائص النوعية. وحينما يكون لدى الجهة موازنة أو تقدير يستوفي تعريف التوقع، فإنه يمكن استخدام هذه المعلومات للفترة أو الفترات الزمنية الملائمة.

23. يمكن عرض التوقعات على شكل جداول أو أشكال بيانية توفر تفاصيل عن البرامج والأنشطة التي ينتج عنها تدفقات خارجة وتحدد مصادر التدفقات الداخلة. وتحتاج الجهات عند تحديد شكل الجداول إلى التوازن بين اعتبارات القابلية للفهم والملاءمة. يقدم عرض عدد كبير من الفترات الزمنية بين تاريخ التقرير ونهاية الأفق الزمني مجموعة من المعلومات مكتملة بدرجة أكبر، لكنه يزيد من مخاطر الإفراط في كم المعلومات المقدمة والحد من القدرة على الفهم.

24. يتعين أن تتأكد الجهة من أن اختيارها وعرضها للتوقعات لم يُحرَّف لتقديم صورة إيجابية أو سلبية مضللة. ويتعين أيضاً أن تكون الأشكال والمصطلحات المستخدمة متسقة بين فترات التقرير.

الأفق الزمني

25. عند اختيار الأفق الزمني المناسب، يلزم الجهة تحقيق توازن بين الخصائص النوعية المتمثلة في القابلية للتحقق والتعبير الموثوق والملاءمة. وكلما كانت نهاية الأفق الزمني بعيدة عن تاريخ التقرير، رُصِد المزيد من الأحداث المستقبلية. وبالرغم من ذلك، فإنه مع زيادة الأفق الزمني، تصبح الافتراضات التي تقوم عليها التوقعات أقل قوة ويحتمل أن تكون أقل قابلية للتحقق. وفي المقابل، يمكن أن يؤدى القصر المغالى فيه في الآفاق الزمنية إلى مخاطر إمكانية تجاهل تبعات الأحداث خارج نطاق الأفق الزمني مما يؤدي إلى تخفيض ملاءمة التوقعات.

26. يعكس طول الأفق الزمني خصائص الجهة. من المرجح أن يتأثر طول الأفق الزمني بخصائص الجهة، بما في ذلك جوانب معينة مثل طول عمر البرامج الرئيسة، مستوى الاعتماد على جهات أخرى للحصول على تمويل، والأعمار المقدرة للبنود الرئيسة من العقارات والآلات والمعدات مثل شبكات البنية التحتية، والآفاق الزمنية التي تطبقها جهات مماثلة أخرى توفر معلومات مستقبلية.

معالجة أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل

27. يتعين على الجهة التي تقرر عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل أن تضمن التقرير مناقشة سردية لكل من أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل. تناقش إرشادات الممارسات الموصى بها هذه ثلاثة أبعاد مرتبطة بعضها ببعض للاستدامة المالية

طويلة الأجل وهي على النحو التالي:

- الخدمات؛ و
- الإيراد؛ و
- الدَّين.

28. تعد الأبعاد مرتبطة بعضها ببعض بحيث تؤثر التغييرات في أي منها على البعدين الآخرين. على سبيل المثال، يتم تمويل الخدمات المستقبلية واستحقاقات المستفيدين (بُعد الخدمات) بواسطة الإيراد و/ أو الديون. ويمكن تحليل بعد واحد من خلال الحفاظ على ثبات البعدين الآخرين. على سبيل المثال، من خلال الحفاظ على ثبات المستويات الحالية للخدمات والإيرادات، فإنه يكون بإمكان الجهة أن توضح أثر هذه الافتراضات على مستوى الدَّين. ويوضح ملحق "ب" العلاقة بين أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل.

29. هناك جانبان اثنان لكل بعد: القدرة والقابلية للتأثر. القدرة هي مقدرة الجهة على تغيير البعد أو التأثير عليه، أما القابلية للتأثر فهي تعنى مدى اعتماد الجهة على عوامل خارجة عن نطاق سيطرتها أو نفوذها.

30. يمكن أن تستخدم الجهة مؤشرات لعرض أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل. ويتعين أن تختار الجهة مؤشراتها بناءً على مدى ملاءمتها للجهة. وترد أمثلة على المؤشرات في قائمة المؤشرات ضمن ملحق "ج" المتضمن في دراسة الإرشادات.

بُعْد الخدمات

31. يأخذ بُعد الخدمات في الحسبان حجم ونوعية الخدمات التي تقدم إلى المتلقين والاستحقاقات التي تدفع للمستفيدين على مدى الفترة التي تغطيها التوقعات، في ضوء افتراضات السياسات الحالية بخصوص الإيراد من الضرائب والمصادر الأخرى، مع البقاء ضمن قيود الدَّين. يركز هذا البعد على مقدرة الجهة على الحفاظ على – أو تغيير – حجم ونوعية الخدمات التي تقدمها أو برامج الاستحقاق التي توفرها. كما يركز أيضًا على ما إذا كانت الجهة عرضة لعوامل معينة مثل مدى رغبة المتلقين والمستفيدين لقبول أي تخفيضات في الخدمات والمستحقات، أو ما إذا كانت عرضة للتأثر لأنها لا تملك المقدرة على تحديد أو تغيير مستويات الخدمات. على سبيل المثال، عندما يحدد مستوى آخر من الحكومة مستوى الخدمات المقدمة.

32. يمكن عن طريق بيان تأثير افتراضات السياسات الحالية على الإيراد من الضرائب ومن مصادر أخرى وعلى الديون، أن تعرض معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل المبالغ المتاحة لتقديم السلع والخدمات. يمكن للمستخدمين مقارنة هذه المعلومات مع ارتباطات الجهة بتقديم الخدمات، ومن ثم تقويم استدامة تقديم الخدمات.

33. من العوامل التي يتعين أخذها في الحسبان عند إجراء هذه المقارنات هو المدى الذي يحتمل أن تزيد فيه النفقات على برامج معينة بشكل حاد مقارنة بالمستويات الكلية لنفقات الجهة. وقد يكون هذا بسبب توقع ارتفاع عدد المستفيدين من برنامج معين أو توقع ارتفاع التكاليف المرتبطة ببرامج معينة، مثل الرعاية الصحية، بسرعة أكبر من معدل التضخم العام. على سبيل المثال، قد يكون من المتوقع ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية كنسبة من النفقات الحكومية الكلية على مدى الفترة التي تغطيها التوقعات

بسبب التغيرات الديموغرافية والتقنية.

34. بالنسبة للأنشطة التي تتطلب رأسمال كبير، يشمل بُعد الخدمات أيضاً تقويماً للأعمار الإنتاجية ودورات إحلال بنود العقارات والآلات والمعدات.

بُعْد الإيراد

35. يأخذ بُعد الإيراد في الحسبان مستويات الضريبة ومصادر الإيرادات الأخرى على مدى الفترة التي تغطيها التوقعات، في ضوء افتراضات السياسات الحالية المتعلقة بتقديم الخدمات للمتلقين ودفع المستحقات للمستفيدين، في حين يبقى ضمن قيود الدَّين. ويركز هذا البعد على قدرة الجهة على تغيير مستويات الضريبة الحالية أو مصادر الإيرادات الأخرى أو تقديم مصادر جديدة للإيرادات. كما يركز على عوامل معينة مثل ما إذا كانت الجهة عرضة لعدم رغبة دافعي الضرائب في قبول أي زيادة في مستويات الضريبة، ومدى اعتمادها على مصادر إيرادات خارج نطاق سيطرتها أو تأثيرها.

36. من الأمثلة على مؤشر بعد الإيراد هو نسبة إجمالي الإيرادات التي تُستلم من الجهات عند مستويات أخرى في الحكومة أو من المنظمات الدولية. على سبيل المثال، قد تكون جهة، هي حكومة محلية[1]، قادرة على الحفاظ على ضريبة العقارات أو زيادتها، لكنها تعتمد جزئيا على خليط من المنح العامة والمنح المحددة الغرض من الحكومة الوطنية[2] و/أو حكومة الولاية[3]. ويمكن تحديد مستوى الإيراد اللازم لتمويل السياسات الخاصة بتوفر الخدمات وإدارة الديون في ضوء توقع تلك السياسات. وتساعد هذه المعلومات المستخدمين في تقويم قدرة الجهة على الحفاظ على مستويات إيراداتها أو زيادتها، ومن ثم تقويم استدامة مصادر الإيرادات الخاصة بها.

37. بصفة عامة، فإنه من المرجح أن تعتمد الجهة التي تملك قدرة محدودة على تغيير مستويات الإيراد من الضرائب والمصادر الأخرى، بشكل كبير على قرارات التمويل التي تتخذها الجهات عند مستويات أخرى في الحكومة. وإذا كانت التحويلات فيما بين الحكومة تستند إلى أساس دستوري أو أساس نظامي آخر، فإن هذا الأمر يمكن أن يجعل الجهة أقل عرضة لقرارات التمويل السلبية المفاجئة التي تتخذها الجهات الأخرى، ويزيد من ثم من احتمال الاستمرار في الحصول على إيراد مستقر. وتساعد هذه المعلومات المستخدمين في تقويم قابلية تأثر الجهة بالقرارات الخارجة عن نطاق سيطرتها.

بُعْد الدَّين

38. يأخذ بُعْد الدَّين في الحسبان مستويات الدَّين على مدى الفترة التي تغطيها التوقعات، نظراً لافتراضات السياسات الحالية بشأن تقديم الخدمات للمتلقين ودفع الاستحقاقات للمستفيدين، والإيراد من الضرائب وغيرها من المصادر. يركز هذا البعد على قدرة الجهة على الوفاء بارتباطاتها المالية عند استحقاقها أو قدرتها على إعادة تمويل الدَّين أو زيادته حسب الضرورة. كما يركز هذا البعد أيضاً على ما إذا كانت الجهة عرضة للتأثر بالسوق وثقة المقرضين ومخاطر معدلات الفائدة.

39. يعتبر مستوى صافي الدَّين عاملاً مهماً في تقويم بعد الدَّين، حيث إنه يمثل – في أي تاريخ تقرير – المبلغ الذي تم إنفاقه على تقدم السلع والخدمات في الماضي والذي يتعين تمويله في المستقبل. لذلك، من المرجح أن يكون هذا المؤشر ملائماً للعديد من الجهات في توقع افتراضات السياسات الحالية المتعلقة بتقديم السلع والخدمات، والإيراد من الضرائب والمصادر الأخرى، بما يمكن من عرض المستويات المتوقعة لصافي الدَّين. تساعد هذه المعلومات المستخدمين في تقويم قدرة الجهة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها أو قدرتها على الحفاظ على مستويات الدَّين الخاصة بها أو إعادة تمويلها أو زيادتها، ومن ثم تقويم استدامة ديون الجهة.

40. من العوامل التي يتعين أخذها في الحسبان على المستوى الوطني في عرض مثل هذه التوقعات هو ما إذا كان يتعين التمييز بين: (أ) الرصيد الأساسي، وهو إجمالي النفقات الحكومية المتوقعة، باستثناء الفوائد المستحقة على الدَّين ناقصاً الإيراد الضريبي، و (ب) الرصيد الكلي، وهو الرصيد الأساسي بما في ذلك التدفقات الخارجة المتعلقة بالفائدة المستحقة على الدَّين. أما على المستويات دون المستوى الوطني أو فيما

[1] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.
[2] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.
[3] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

يخص المنظمات الدولية، فقد يكون التركيز على صافي الدَّين كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات. تظهر الزيادات في هذا المؤشر أن نسبة متزايدة من الإيرادات سوف تكون مطلوبة لخدمة الدَّين ومن ثم تحويل الموارد عن تقديم الخدمات، كما يظهر أن المستوى المتوقع من ديون الجهة قد يكون غير مستدام.

المبادئ والمنهجيات

تحديث التوقعات ودورية التقرير

41. بالرغم من أن التحديثات المنتظمة هي أمر مرغوب فيه، إلا أن إرشادات الممارسات الموصى بها هذه تقر بأن التحديث السنوي قد لا يكون أمراً واقعياً لجميع الجهات. مع ذلك، توجد عموماً علاقة عكسية بين قوة الافتراضات التي يستند إليها في صياغة التوقعات ومقدار الوقت المنقضي من تاريخ عمل تلك الافتراضات. خلال فترات التقلبات المالية العالمية، تزداد خطورة أن تصبح التوقعات التي وضعت قبل فترة معينة من تاريخ التقرير متقادمة، مع ما يترتب على ذلك من تدني مقدرة تلك المعلومات على تحقيق أهداف المساءلة واتخاذ القرارات. في هذه الحالة، يتعين أن تنظر الجهة في تحديث توقعاتها بدورية أكثر. ويتعين أن تَنظر الجهة أيضاً في تحديث توقعاتها بعد وقوع أحداث غير متوقعة مهمة أو رئيسة مثل الكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ الأخرى.

تأثير المتطلبات النظامية وأطر السياسات

42. في بعض الدول، يحكم التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل إطار نظامي أو تنظيمي ينطبق على مستوى الوطني أو مستوى الولايات أو من خلال ترتيبات دولية. وقد تكون هناك أيضاً متطلبات نظامية للحكومة المحلية. وقد تشمل هذه المتطلبات متطلبات توازن الموازنة. ومن المرجح أن تحدد هذه المتطلبات أو تؤثر في المبادئ والافتراضات والمنهجيات التي يتعين أن تستخدمها الجهة في احتساب توقعاتها والإفصاح عنها.

افتراضات السياسات الحالية والافتراضات الديموغرافية والاقتصادية

43. حينما تُخطط التوقعات المتعلقة بتدفقات برامج وأنشطة معينة بشكل فردي، يتعين أن تبنى افتراضات السياسات على استمرار الأنظمة أو اللوائح الحالية مع الخروج عنها عندما يكون ذلك مناسباً. ويتعين تطبيق هذه الافتراضات (المشار إليها باسم "افتراضات السياسات الحالية") بشكل متسق خلال فترة التوقع كاملة. ويتعين أن تكون نقطة البداية في افتراضات السياسات الحالية هي الأنظمة أو اللوائح سارية المفعول حالياً. مع ذلك، قد تكون هناك حالات يمكن أن يعتبر فيها الخروج عن الأنظمة أو اللوائح الحالية أمراً مناسباً، على سبيل المثال:
    أ. حينما تُسن التغييرات على الأنظمة أو اللوائح الحالية قبل تاريخ التقرير، وحينما يكون لهذه التغييرات تاريخ تنفيذ محدد ضمن الأفق الزمني للتوقعات؛ أو
    ب. حينما تكون الأحكام في الأنظمة أو اللوائح الحالية غير متسقة داخليا؛ أو
    ج. حينما يكون للأنظمة أو اللوائح الحالية تاريخ انتهاء، مثل، "أحكام وقف السريان".

44. قد تتأثر افتراضات السياسات الحالية بالتغييرات النظامية التي تُسن قبل تاريخ التقرير، والتي يكون لها تاريخ تنفيذ محدد ضمن الأفق الزمني للتوقعات. في هذه الظروف،

يكون افتراض أن الأنظمة أو اللوائح الحالية لا تزال سارية المفعول خلال فترة التوقع كاملة هو افتراض غير مناسب.

45. من الأمثلة على الأنظمة أو اللوائح الحالية غير المتسقة داخلياً وجود برنامج ضمان اجتماعي يشتمل على أحكام نظامية تجعل من غير النظامي تقديم دفعات بعد استنفاد الصندوق المخصص، على الرغم من استمرار مستحقات المستفيدين بعد استنفاد ذلك الصندوق. كما أن افتراض أن الصندوق لن يفي بالواجبات بعد استنفاده قد يعكس موقفاً نظامياً صارماً، لكن قد تحتاج الجهة لتقويم ما إذا كان عرض التوقعات استناداً إلى مثل ذلك الأساس سوف يؤدي إلى تقدير التدفقات الخارجة المتوقعة بأقل من قيمتها، وسيقلل من ثم من تقدير مدى التحدي الذي يواجه برنامج الضمان الاجتماعي بفعل التنظيم المالي. في هذه الحالة، يمكن أن تحسب الجهة توقعاتها بناءً على افتراضات السياسات الحالية رغم القيود النظامية.

46. قد يكون للأنظمة أو اللوائح الحالية تاريخ انتهاء معين، مثل أحكام وقف السريان التي تنتهي بموجبها بعد فترة محددة. وقد يكون هناك في كثير من الحالات احتمال قوي بأن يتم إحلال برامج مماثلة محل هذه البرامج. ويمكن أن يؤدي تطبيق مبدأ إنهاء نظامي صارم إلى تقدير التدفقات الخارجة المتوقعة بأقل مما يجب، ومن ثم انخفاض منفعة المعلومات.

مدخل تطوير التوقعات المتعلقة بتدفقات الإيرادات

47. يمكن أن تُخطط التوقعات المتعلقة بالتدفقات الداخلة للإيرادات المهمة من الضرائب وغيرها من المصادر، مثل التحويلات فيما بين الحكومة، بشكل فردي بناءً على افتراضات السياسات الحالية. ويتوقع أن تنمو (أو تتقلص) المصادر المهمة للضرائب وتدفقات الإيراد الداخلة الأخرى التي لم تُتوقع بشكل فردي فيما يتعلق بمتغير معين مثل إجمالي الناتج المحلي (GDP) أو مؤشر تضخم محدد.

48. يمكن أيضاً توقع نمو تدفقات الإيراد الداخلة الأخرى، مثل رسوم امتياز من الموارد الطبيعية، بما يتماشى مع إجمالي الناتج المحلي أو مؤشر محدد. ويمكن أيضاً أن تُخطط بشكل فردي لمعالجة ظروف محددة مثلاً عند توقع استنفاد الموارد الطبيعية.

مدخل تطوير التوقعات المتعلقة بالبرامج المرتبطة بالعمر وغير المرتبطة بالعمر

49. غالباً ما تخضع البرامج المرتبطة بالعمر لمعايير أهلية مثل العمر والعوامل الديموغرافية الأخرى. وعند صياغة التوقعات، يمكن تمييز البرامج والأنشطة المرتبطة بالعمر عن البرامج غير المرتبطة بالعمر. ويمكن أن تخطط التوقعات المتعلقة بالبرامج المرتبطة بالعمر بشكل فردي، في حين قد يتوقع أن تزداد البرامج غير المرتبطة بالعمر مع التغير في المتغيرات الأخرى، مثل إجمالي الناتج المحلي، أو يتوقع أن تكون ثابتة بأرقام حقيقية. ويوفر هذا المدخل لتطوير التوقعات المتعلقة بالبرامج غير المرتبطة بالعمر قدراً من المرونة، حيث يسمح بمقاصة الزيادات الناتجة في بعض البرامج والأنشطة بسبب التغيرات في إجمالي الناتج المحلي/الأرقام الحقيقية، بزيادات أقل أو بانخفاضات في الإنفاق في مجالات أخرى.

الافتراضات الديموغرافية والاقتصادية

50. من المرجح أن تتضمن الافتراضات الديموغرافية نسبة المواليد ونسبة الوفيات

ومعدلات الهجرة ومعدلات مشاركة القوى العاملة. ومن المرجح أن تتضمن الافتراضات الاقتصادية معدلات النمو الاقتصادي والتضخم. ويمكن أن تتضمن الافتراضات الاقتصادية الأخرى عوامل بيئية، مثل تأثير استنزاف وتدهور النظم البيئية ونضوب المياه والموارد الطبيعية المحدودة على النمو الاقتصادي.

معقولية الافتراضات

51. يتعين أن تستند توقعات التدفقات الداخلة والخارجة إلى افتراضات السياسات الحالية والافتراضات الاقتصادية والديموغرافية، التي تعتبر معقولة في سياق العوامل التي تمت مناقشتها في الفقرة 18.

التضخم ومعدلات الخصم

52. هناك مدخلان رئيسان لتضمين أثر تضخم الأسعار في التوقعات. ويمكن أخذ التضخم في الحسبان عند عمل التوقعات أو يمكن عمل التوقعات بالأسعار الحالية (أي الأسعار السائدة في تاريخ التقرير). وإذا كانت التوقعات تشتمل على التضخم، فإن معدل الخصم أيضاً يتعين أن يشتمل على التضخم. أما إذا كانت التوقعات بالأسعار الحالية، فإن معدل الخصم يتعين أن يستبعد التضخم.

تحليل الحساسية

53. إن العديد من الافتراضات التي تبنى عليها التوقعات غير مؤكدة بطبيعتها. وفي بعض الحالات، يمكن أن يكون للتغييرات القليلة في المتغيرات تأثيرات مهمة على التوقعات. وسيساعد استخدام تحليل الحساسية المستخدمين على فهم تأثير التغيرات المهمة في الافتراضات الديموغرافية والاقتصادية على التوقعات.

الإفصاحات

54. يتعين على الجهة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل على تقويم الاستدامة المالية طويلة الأجل المتوقعة للجهة. ويتعين أن تقدم الجهة أي إفصاحات إضافية تكون ضرورية لتحقيق أهداف التقارير المالية.

55. يتعين أن تفصح الجهة عن المعلومات التالية:
أ. اسم الجهة؛
ب. القوائم المالية التي ترتبط بها معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل؛ و
ج. حينما تكون الجهات المشمولة بمعلومات الإستدامة المالية طويلة الأجل مختلفة عن الجهات المشمولة بالقوائم المالية، أسماء الجهات ضمن حدود تقرير معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل والتي تختلف عن الجهات المشمولة بالقوائم المالية؛ و
د. حينما تكون الجهة هي جهة مسيطر عليها، هوية الجهة المسيطرة؛ و
هـ. التاريخ الذي وضعت فيه مجموعة كاملة من التوقعات؛
و. أساس وتوقيت التحديث اللاحق لتلك المجموعة الكاملة من التوقعات؛ و
ز. عندما تستخدم الجهة توقعات ومؤشرات معدَّة من قبل جهات أخرى أو من مصادر أخرى للمعلومات، أسماء تلك الجهات أو المصادر الأخرى، والمعلومات التي استُخدمت.

56. يتعين أن تتضمن المناقشة السردية للتوقعات الإفصاح عن المعلومات التالية:
أ. مصادر تدفقات الإيرادات الداخلة المهمة من الضرائب ومصادر أخرى؛ و
ب. نظرة على افتراضات السياسات الحالية فيما يخص التدفقات الداخلة المهمة للإيرادات من الضرائب والمصادر الأخرى، مثل مستويات الدخول الخاضعة للضريبة والبنود التي تحسم من الوعاء الضريبي؛ و
ج. مصادر التدفقات الخارجة المهمة بما في ذلك النفقات الرأسمالية؛ و
د. نظرة على افتراضات السياسات الحالية فيما يخص التدفقات الخارجة المهمة بما في ذلك النفقات الرأسمالية؛ و
هـ. ما إذا كانت التوقعات تُخطط بشكل فردي أو بشكل مجمع؛ و
و. شرح للتغيرات في التوقعات بين تواريخ القوائم المالية وأسباب تلك التغيرات؛ و
ز. توضيح يفيد بأن التوقعات هي ليست تقديرات وأنه من غير المحتمل أن تطابق التوقعات على مدى أفق زمني محدد النتيجة الفعلية، وأن مدى الاختلاف يعتمد على مجموعة من العوامل، بما في ذلك الإجراءات المستقبلية للجهة في مواجهة أي تحديات مالية محددة؛
ح. توضيح أية تعديلات في الشكل بين فترات التقرير وأسباب تلك التغيرات؛ و
ط. الأفق الزمني المستخدم للتوقعات وأسباب اختيار ذلك الأفق الزمني؛ و
ي. عندما تغير الجهة الأفق الزمني عن ذلك المستخدم في فترة التقرير السابقة، سبب ذلك التغيير.

57. يتعين أن تتضمن المناقشة السردية لأبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل الإفصاح عن المعلومات التالية:
أ. تحليل التغيرات المهمة في المؤشرات مقارنة مع تلك التغيرات في فترة التقرير السابقة؛ و
ب. التغيرات في المؤشرات المستخدمة في التقرير عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل مقارنة بفترة التقرير السابقة، وأسباب تلك التغيرات؛ و
ج. حينما تستخدم الجهة مؤشرات مبنية على المبالغ المشتقة من معلومات غير مبنية على معايير المحاسبة للقطاع العام والمؤشرات التي تتأثر بها.

58. يتعين أن تفصح الجهة عن المبادئ والافتراضات والمنهجية التي تقوم عليها التوقعات بما في ذلك المعلومات التالية:
أ. الجوانب الرئيسة في الأنظمة واللوائح التي تنطبق على الجهة؛ و
ب. سياسة الاقتصاد الكلي وأطر التنظيم المالي ذات الصلة، بما في ذلك تفاصيل أماكن الوصول إلى التقارير الأخرى المتاحة للعموم بشأن هذه السياسات والأطر، بما في ذلك الوثائق خارج نطاق التقارير المالية ذات الغرض العام؛ و
ج. افتراضات السياسات الحالية الرئيسة والافتراضات الديموغرافية والاقتصادية الرئيسة التي تقوم عليها التوقعات؛ و
د. سياستها في مراجعة وتحديث افتراضات السياسات الحالية والافتراضات الديموغرافية والاقتصادية؛ و
هـ. توضيح أي من افتراضات السياسات الحالية المهمة التي تخرج عن الأنظمة أو اللوائح الحالية؛ و
و. توضيح التغييرات المهمة في المبادئ والافتراضات والمنهجيات عن فترة التقرير السابقة، وطبيعة ومدى هذه التغييرات، وأسباب تلك التغييرات؛ و
ز. نتائج أي تحليلات للحساسية يمكن أن يكون لها تأثير مهم على التوقعات؛ و
ح. معدلات الخصم المطبقة والأساس الذي استُخدم لتحديد معدل الخصم؛ و
ط. المدخل المطُبق لتضمين التضخم في التوقعات وسبب تطبيق هذا المدخل.

ملحق (أ): المصطلحات الواردة في هذه الإرشادات للممارسات الموصى بها والمعّرفة في معايير المحاسبة للقطاع العام:

ملحق أ	
المصطلحات الواردة فى إرشادات الممارسات الموصى بها هذه والمعّرفة فى معايير المحاسبة للقطاع العام	
المصطلح	**التعريف**
الأصول	هى الموارد التى تسيطر عليها الجهة نتيجة أحداث سابقة، ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة للجهة.
النقد	يشمل النقد فى الصندوق والودائع تحت الطلب.
معادلات النقد	هي استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تكون قابلة للتحويل بسهولة إلى مبالغ نقدية بقيم معلومة، وتكون مخاطر التغير في قيمتها غير مهمة.
جهة مسيطر عليها	هى جهة، بما فى ذلك جهة غير ذات شخصية اعتبارية مثل شركة تضامنية، تخضع لسيطرة جهة أخرى (تعرف باسم الجهة المسيطرة).
الجهة المسيطرة	الجهة التى لديها واحدة أو أكثر من الجهات المسيطر عليها.
قطاع الحكومة العامة	يشمل جميع الجهات المكونة للحكومة العامة كما هى محددة فى الأسس الإحصائية للتقرير المالى.
الالتزامات	الواجبات الحالية للجهة الناتجة عن أحداث سابقة، والتى من المتوقع أن تؤدي تسويتها إلى تدفق خارج لموارد الجهة تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة.
تاريخ التقرير/ تاريخ القوائم المالية	تاريخ آخر يوم للفترة التي تغطيها القوائم المالية/يغطيها التقرير.
الإيراد	إجمالي التدفقات الداخلة من المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة خلال الفترة المشمولة بالقوائم المالية عندما ينتج عن تلك التدفقات الداخلة زيادة في صافي الأصول/ حقوق الملكية، بخلاف الزيادة التى تنتج من المساهمات المقدمة من قبل الملاك.

1. ملحق (ب): العلاقة بين أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل:

ملحق ب
العلاقة بين أبعاد الاستدامة المالية طويلة الأجل
يوضح هذا الملحق جانبي (القدرة وقابلية التأثر) لكل من الأبعاد الثلاثة والعلاقة بين الأبعاد لثلاثة.
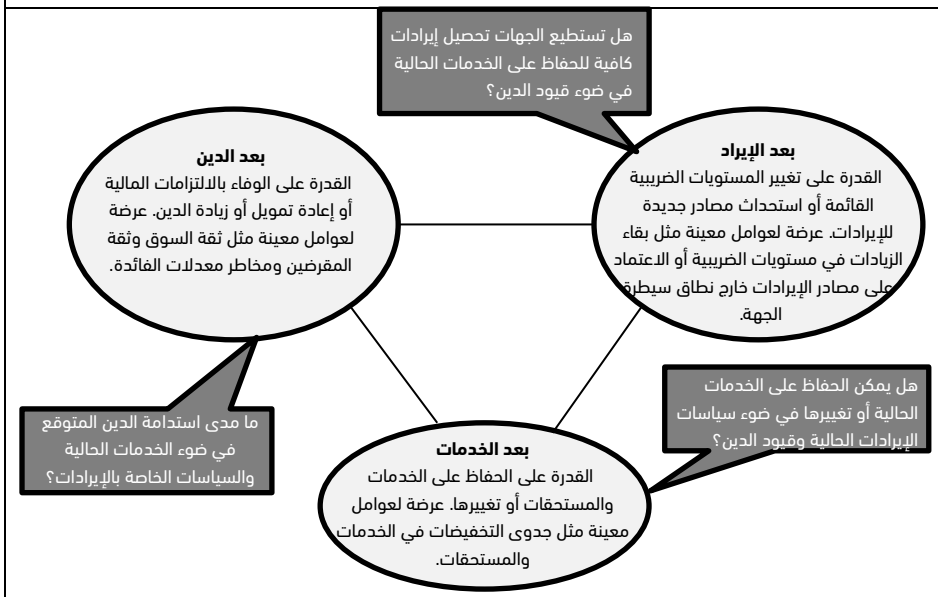

2. ملحق (ج): قائمة المؤشرات:

ملحق ج
قائمة المؤشرات
يورد هذا الملحق أمثلة على المؤشرات. ولا يقصد بأن تكون هذه الأمثلة هي قائمة شاملة.
إرشادات التقرير عن إحصاءات مالية الحكومة
عندما يتضمن المؤشر مصطلحاً معرفاً، يظهر ذلك المصطلح بخط مائل ويظهر تعريفه بعد المؤشرات. **مجموع إجمالي الديون**: يتكون مجموع إجمالي الدَّين -الذي يشار إليه غالباً بـ "إجمالي الدَّين" أو "إجمالي التزامات الدَّين" -من جميع *الالتزامات* التي هي عبارة عن *أدوات الدَّين*. وتعرف أداة الدَّين بأنها مطالبة مالية تتطلب دفعة (دفعات) من الفائدة و/أو المبلغ الأصلي بواسطة المدين إلى الدائن في تاريخ أو تواريخ مستقبلية. [1] **صافي الدَّين:** يحتسب صافي الدَّين بإجمالي الدَّين مطروحاً منه *الأصول المالية* المقابلة *لأدوات الدَّين*.[1] **القيمة المالية الصافية:** إن القيمة المالية الصافية *لوحدة مؤسسية*(أو مجموعة من الوحدات) هي القيمة الإجمالية لأصولها المالية مطروحاً منها القيمة الإجمالية *لالتزاماتها غير المسددة*. [1] **القيمة الصافية:** إن القيمة الصافية *لوحدة مؤسسية* (أو مجموعة من الوحدات) هي القيمة الإجمالية لأصولها مطروحاً منها القيمة الإجمالية *لالتزاماتها غير المسددة*. [1] **الرصيد الكلي**: يتوافق هذا المصطلح مع مصطلح "العجز/ الفائض الكلي" الوارد في إحصاءات مالية الحكومة إصدار 1986، والذي يعرّف على أنه الإيرادات زائداً المنح المستلمة مطروحًا منها النفقات مطروحًا منها "الإقراض مطروحاً منه الدفعات المسددة". بذلك يساوي الرصيد المعرّف بتلك الطريقة (مع إشارة معاكسة) مجموع الاقتراض الصافي من قبل الحكومة، بالإضافة إلى صافي الانخفاض في النقد الحكومي والودائع والأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض السيولة. ويكمن أساس مفهوم الرصيد هذا في أن السياسات الحكومية تؤدي إلى إيجاد فائض أو عجز، ومن ثم فإن الإيرادات أو النفقات المرتبطة بهذه السياسات "تؤثر على الأرباح". لكن الاقتراض أو استنزاف الأصول السائلة يسهم في تمويل العجز أو "لا يكون له أي أثر على الأرباح". مع ذلك، فإن الاقتراض أو استنزاف الأصول السائلة هو تمويل العجز أو "تحت الخط". وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "الإقراض ناقصاً دفعات مسددة" الوارد فوق الخط يغطي المعاملات الحكومية في حقوق الدَّين وحقوق الملكية على الغير التي تُقام لأغراض السياسة العامة بدلاً من إدارة السيولة الحكومية أو كسب العائد.[2] **الرصيد الأساسي**: الرصيد الإجمالي، باستثناء مدفوعات الفائدة. وبما أن مدفوعات الفائدة تمثل تكلفة الدَّين السابق، وأن محددات الدَّين المستقبلي التي تخضع لسيطرة الحكومة من خلال السياسات الحكومية هي أنواع أخرى من النفقات والإيرادات لا تشمل دفع الفائدة، فإن الرصيد الأساسي تكون له أهمية خاصة كمؤشر على المركز المالي العام في الدول ذات المستويات العالية من الدَّين. [4]
تعريفات ذات صلة
• **أداة الدَّين**: تعرّف أداة الدَّين بأنها مطالبة مالية تقتضي قيام المدين بأداء مدفوعات لسداد الفائدة أو المبلغ الأصلي أو كليهما إلى الدائن في تاريخ محدد، أو أكثر، في المستقبل. [3] • **الأصول الاقتصادية**: الأصول الاقتصادية هي كيانات (1) تسيطر عليها الوحدات المؤسسية، منفردة أو مجتمعة، وتقوم بإنفاذ الملكية الاقتصادية عليها، و(2) يمكن لمالكيها تحقيق منافع اقتصادية منها إما بحيازتها أو باستخدامها على مدى فترة زمنية. تشمل الأصول الاقتصادية أصولاً مالية وأصولاً غير مالية. [3] • **الأصول المالية**: تتألف الأصول المالية من مطالبات مالية بالإضافة إلى سبائك الذهب الموجودة في حيازة السلطات النقدية كأصول احتياطية. أما المطالبة المالية فهي أصل يمنح في العادة مالكة (الدائن) الحق في الحصول على الأموال وغيرها من الموارد من وحدة أخرى بموجب شروط التزام ما. [3]

ملحق ج
• **الوحدة المؤسسية**: الوحدة المؤسسية هي كيان اقتصادي قادر، في حد ذاته، على امتلاك الأصول وإنشاء الالتزامات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى.[3] • **الالتزام**: ينشأ الالتزام عندما تلتزم وحدة ما (المدين)، في ظروف معينة، بتقديم الأموال أو غيرها من الموارد إلى وحدة أخرى (الدائن).[3]
مصادر أخرى
• **الفجوة المالية:** هي التغير في الإنفاق بخلاف الفوائد و/أو المقبوضات بخلاف الفوائد الذي يكون ضرورياً للحفاظ على الدَّين العام عند أو أقل من نسبة مستهدفة من إجمالي الناتج المحلي[5]. وبشكل أكثر تحديداً، فإن الفجوة المالية هي صافي القيمة الحالية للإنفاق المتوقع[6] مطروحاً منه المقبوضات المتوقعة، والمعدلة بقيمة النقص (أو الزيادة) في الدَّين العام المطلوب للحفاظ على الدَّين العام عند أو أقل من النسبة المستهدفة لإجمالي الناتج المحلي خلال فترة التوقع المعلنة. (المصدر: المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الفدرالية الأمريكية: بيان معايير المحاسبة المالية الفدرالية 36: التوقعات الشاملة الطويلة الأجل لحكومة الولايات المتحدة 2009).
• **قيود الموازنة بين الفترات الزمنية**: يتم الوفاء بقيود الموازنة بين الفترات الزمنية إذا غطت قبل القيمة المخصومة لجميع الإيرادات الحكومية المستقبلية التدفقات الخارجة المتوقعة للحكومة (الدَّين العام الحالي والقيمة المخصومة لجميع النفقات المستقبلية، بما في ذلك الزيادة المتوقعة في النفقات المرتبطة بالعمر). (المصدر: المفوضية الأوروبية: تقرير الاستدامة، 2009). • **صافي الدَّين/ إجمالي الإيرادات:** صافي الدَّين كنسبة من إجمالي الإيرادات. (المصدر: مجلس محاسبة القطاع العام الكندي: بيان الممارسات الموصى بها رقم 4، مؤشرات الوضع المالي: 2009).